«ما يعطي أريحية لنسبة المخاطر المصرفية»

الصقر: ارتفاع الأسهم يعزّز ضمانات القروض

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام الصقر، في مقابلة مع قناة العربية، «إن نمو أرباح بنك الكويت الوطني يستند إلى قوة نشاطه التشغيلي، وهذا أهم أسباب نظرته المستقبلية القوية لأداء المجموعة خلال الأشهر المقبلة من 2018 و2019. وأكد ثقته باستمرار مقومات هذا النمو، سواء كان على مستوى العمليات التشغيلية المحلية أو الدولية.

ولفت إلى أنه لا يمكن إغفال دور تواجد المجموعة في الأسواق الإقليمية والعالمية، إذ ساهم التوسع الجغرافي للبنك في تميز وضعه مقارنة بنظرائه، كما حقق تواجده في تلك الأسواق قيمة مضافة للبنك، وتنوعاً في مصادر الدخل/ ونافذة على العملاء من الشركات والأفراد، من خلال انتشاره في 15 دولة حول العالم، منها 9 في الشرق الأوسط.

ووصف الصقر البيئة التشغيلية في الكويت بأنها إيجابية من حيث مؤشرات النمو الاقتصادي، في ظل الفرص النموذجية الهائلة، على خلفية تنفيذ المشاريع الضخمة ودور القطاع الخاص في تمويلها.

وفي ما يلي نص المقابلة كاملاً:

● كيف كان أداء بنك الكويت الوطني خلال الربع الثاني من 2018؟

- استطاع بنك الكويت الوطني خلال الربع الثاني مواصلة تلك النتائج الطيبة، التي سبق أن حققناها في 2017 وبداية 2018، كما نتوقع استمرار هذا الأداء القوي خلال الأشهر المتبقية من العام الجاري و2019. بالنسبة للنتائج المالية في النصف الأول من 2018، ارتفعت الأرباح الصافية، التي سجلها بنك الكويت الوطني، بنسبة 12.9% على أساس سنوي، حيث بلغت 185.9 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 614 مليون دولار أميركي، في حين زادت أرباح الربع الثاني وحده بنسبة 16.3% لتبلغ 92.3 مليون دينار كويتي.

وبغض النظر عن معدل نمو الأرباح ذاته، الذي حققته المجموعة، فإن أهمية النمو ثاني كونه جاء مدفوعاً من استمرار تحسن إيرادات العمليات المصرفية الأساسية core banking income، الذي يعكس قدرتنا خلال الفترة المقبلة على مواصلة تسجيل الأرباح من جهة، وتعزيزها من جهة أخرى.

وقد ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية لدينا بحوالي 10.9% على أساس سنوي، حيث بلغت 442.2 مليون دينار كويتي في النصف الأول من 2018، وكانت مدفوعة بالأساس بنمو صافي إيرادات الفوائد بنسبة 10.4%، الى 336.8 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها. أما بالنسبة لصافي الإيرادات التشغيلية في الربع الثاني من 2018، فقد ارتفعت بنسبة 12.4% على أساس سنوي، لتبلغ 228.7 مليون دينار كويتي، في حين ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 9.9% إلى 173.2 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من 2018.

وما يميز أرباح البنك الوطني ويدعم استدامتها، انتهاج البنك استراتيجية التنويع كداعم رئيسي لمصادر الدخل، فبالإضافة إلى فرص التمويل المتاحة على المستوى المحلي على صعيد الشركات والأفراد، لدينا عمليات البنك الإسلامية (الممثلة بحصة المجموعة في بنك بوبيان)، وعملياتنا على المستوى الإقليمي والدولي، ومن أهمها حالياً السوق الخليجية والمصرية.

على صعيد الموجودات الإجمالية، سجّل «الوطني» نمواً بواقع 5.7 في المئة على أساس سنوي لتبلغ 26.9 مليار دينار كويتي، ويمكن القول إنه من أهم دوافعها كان قوة نمو القروض والتسليفات التي ارتفعت بنسبة 6.3% على أساس سنوي ووصلت إلى 15.2 مليار دينار كويتي بنهاية يونيو 2018. في السياق ذاته، نمت ودائع العملاء بواقع 7.8 في المئة على أساس سنوي إلى 14.6 مليار دينار كويتي بنهاية يونيو 2018، وهو ما يدل على نسب السيولة المريحة التي يتمتع بها القطاع المصرفي في الكويت.

أما بالنسبة لجودة أصول البنك، فظلت قوية، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك 1.40 في المئة كما في نهاية يونيو 2018، فيما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 254 في المئة. وأود في هذا الصدد الإشارة إلى أننا ضمن إطار رؤيتنا المتحفظة واستعدادنا لتطبيق معيار 9 التابع لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالخاص بالمخصصات، فإننا ما زلنا نقوم بتجنيب مخصصات مرتفعة نسبياً.

بالإضافة إلى ما أشرت إليه، حافظت المجموعة على أفضل مستويات الرسملة، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال 17.2 في المئة بنهاية يونيو 2018، متجاوزاً الحد الأدنى للمستويات المطلوبة.

● ما توقعاتكم للمجموعة بنهاية السنة وللقطاع المصرفي بشكل عام؟

- كما ذكرت سابقاً، يستند نمو أرباح بنك الكويت الوطني إلى قوة نشاطنا التشغيلي، وهذا أهم أسباب نظرتنا المستقبلية القوية لأداء المجموعة خلال الأشهر المقبلة من 2018 و2019. ونحن على ثقة أن مقومات هذا النمو مستمرة سواء كان على مستوى عملياتنا المحلية أو الدولية.

فعلى المستوى المحلي، وفي ظل الفرص النموذجية الهائلة على خلفية تنفيذ المشاريع الضخمة ودور القطاع الخاص في تمويلها، تتسم البيئة التشغيلية في الكويت حتى الآن بالإيجابية من حيث مؤشرات النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، يعتبر «الوطني» من أكبر المستفيدين من هذه المشروعات في ظل هيمنته وخبرته الممتدة وقوة مركزه في السوق التي تعد بدورها احد أهم العوامل التي تميز ارتفاع نسب النمو لدينا مقارنة بنظرائنا من البنوك المحلية، وارتفاعها نسبياً قياساً بالمعدلات الإقليمية. وينعكس تفوق بنك الكويت الوطني ودوره الريادي في المشروعات الحيوية التي شارك بتمويلها مثل الوقود البيئي ومصفاة الزور وأخيراً التمويل الخاص بالشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك).

كما سجّل «الوطني» أداء متميزاً ونتائج استثنائية في الصناعة المالية الإسلامية عن طريق نافذته المتمثلة بحصته المسيطرة في بنك بوبيان، إذ يعتبر مساهماً رئيسياً في تحقيق استراتيجية «بوبيان» القائمة على النمو في السوق المحلية وتنويع مصادر الدخل.

بالمقابل، لا يمكننا إغفال دور تواجدنا في الأسواق الإقليمية والعالمية، إذ ساهم التوسع الجغرافي للبنك في تميز وضعه مقارنة بنظرائه، حقق تواجدنا في تلك الأسواق قيمة مضافة للبنك وتنوعا في مصادر الدخل ونافذة على العملاء من الشركات والأفراد، من خلال انتشارنا وتواجدنا في 15 دولة حول العالم، منها 9 في الشرق الأوسط.

● كيف تقيم سلامة القطاع العقاري في الكويت؟ وهل يشكّل تهديداً لمحافظ البنك؟

- القطاع العقاري في الكويت مختلف جداً عن معظم بقية الأسواق الأخرى والتي يمكن أن يؤدي تصحيح أسعار العقار فيها إلى انهيار شامل، وباعتبار أن المضاربة المتعلقة بأسعار العقارات محدودة نسبياً في الكويت، حيث تظل الملكية العقارية مقتصرة على المواطنين الكويتيين، فهذا يقلل من احتمالية حدوث عملية تصحيح حادة ومفاجئة.

في عام 2017، شهدت معظم شرائح القطاع تصحيحاً في الأسعار، ولكنها استقرت في هذا العام مع بعض التقلبات الطفيفة التي طرأت على السوق من شهر إلى آخر. وفي هذا السياق، ننظر إلى تصحيح الأسعار كعامل صحي بعد خمس سنوات من الأداء القوي، حيث شهدت الأسعار زيادات حادة جداً، لا سيما في القطاعات الاستثمارية والسكنية.

أما بالنسبة لسؤالك عن الانكشاف على البنوك، فاعتقد أيضاً أنه ضمن حدود معقولة جداً، خصوصاً في ظل وجود تغطية ضمانات قوية تسمح بحدوث بعض حالات تصحيح الأسعار.

● ما أثر الارتفاعات الأخيرة في الأسهم على مخصصات «الوطني»؟ وإلى أي مدى أنتم متفائلون بدء موجة صعود لسوق الأسهم؟

- في الحقيقة، أنا لا أعتقد أنه سيكون هناك تأثير كبير على مخصصات البنك من الارتفاعات الأخيرة في الأسهم. ولا شك في أن ارتفاع أسواق الأسهم أمر مفيد، فهو يعكس تحسن البيئة العامة، ويساعد على تقوية الوضع المالي للبنوك، حيث تزيد من حجم الضمانات، وبالتالي تعطي أريحية لنسبة المخاطر العامة لدى أي مصرف. ولكن إذا نظرنا إلى خلفية تكوين المخصصات، فسنجد معظمها احترازية، وبالتالي ليست مرتبطة بأي تدهور في محفظة القروض، ولكن في الآونة الأخيرة فإن تكوين المخصصات يأتي تحوطياً.

IFRS 9، حيث ستكون متطلبات تكوين المخصص أشد صرامة وتعتمد على توقعاتنا المستقبلية لكويتي بنهاية يونيو 2018، وهو ما يدل على نسب السيولة المريحة التي يتمتع بها القطاع المصرفي في الكويت.

أما بالنسبة لجودة أصول البنك، فظلت قوية، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك 1.40 في المئة كما في نهاية يونيو 2018، فيما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 254 في المئة. وأود في هذا الصدد الإشارة إلى أننا ضمن إطار رؤيتنا المتحفظة واستعدادنا لتطبيق معيار 9 التابع لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالخاص بالمخصصات، فإننا ما زلنا نقوم بتجنيب مخصصات مرتفعة نسبياً.

بالإضافة إلى ما أشرت إليه، حافظت المجموعة على أفضل مستويات الرسملة، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال 17.2 في المئة بنهاية يونيو 2018، متجاوزاً الحد الأدنى للمستويات المطلوبة.

● ما توقعاتكم للمجموعة بنهاية السنة وللقطاع المصرفي بشكل عام؟

- كما ذكرت سابقاً، يستند نمو أرباح بنك الكويت الوطني إلى قوة نشاطنا التشغيلي، وهذا أهم أسباب نظرتنا المستقبلية القوية لأداء المجموعة خلال الأشهر المقبلة من 2018 و2019. ونحن على ثقة أن مقومات هذا النمو مستمرة سواء كان على مستوى عملياتنا المحلية أو الدولية.

فعلى المستوى المحلي، وفي ظل الفرص النموذجية الهائلة على خلفية تنفيذ المشاريع الضخمة ودور القطاع الخاص في تمويلها، تتسم البيئة التشغيلية في الكويت حتى الآن بالإيجابية من حيث مؤشرات النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، يعتبر «الوطني» من أكبر المستفيدين من هذه المشروعات في ظل هيمنته وخبرته الممتدة وقوة مركزه في السوق التي تعد بدورها احد أهم العوامل التي تميز ارتفاع نسب النمو لدينا مقارنة بنظرائنا من البنوك المحلية، وارتفاعها نسبياً قياساً بالمعدلات الإقليمية. وينعكس تفوق بنك الكويت الوطني ودوره الريادي في المشروعات الحيوية التي شارك بتمويلها مثل الوقود البيئي ومصفاة الزور وأخيراً التمويل الخاص بالشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك).

كما سجّل «الوطني» أداء متميزاً ونتائج استثنائية في الصناعة المالية الإسلامية عن طريق نافذته المتمثلة بحصته المسيطرة في بنك بوبيان، إذ يعتبر مساهماً رئيسياً في تحقيق استراتيجية «بوبيان» القائمة على النمو في السوق المحلية وتنويع مصادر الدخل.

بالمقابل، لا يمكننا إغفال دور تواجدنا في الأسواق الإقليمية والعالمية، إذ ساهم التوسع الجغرافي للبنك في تميز وضعه مقارنة بنظرائه، كما حقق تواجده في تلك الأسواق قيمة مضافة للبنك، وتنوعا في مصادر الدخل ونافذة على العملاء من الشركات والأفراد، من خلال انتشاره وتواجده في 15 دولة حول العالم، منها 9 في الشرق الأوسط.

● كيف تقيم سلامة القطاع العقاري في الكويت؟ وهل يشكّل تهديداً لمحافظ البنك؟

- القطاع العقاري في الكويت مختلف جداً عن معظم بقية الأسواق الأخرى والتي يمكن أن يؤدي تصحيح أسعار العقار فيها إلى انهيار شامل، وباعتبار أن المضاربة المتعلقة بأسعار العقارات محدودة نسبياً في الكويت، حيث تظل الملكية العقارية مقتصرة على المواطنين الكويتيين، فهذا يقلل من احتمالية حدوث عملية تصحيح حادة ومفاجئة.

في عام 2017، شهدت معظم شرائح القطاع تصحيحاً في الأسعار، ولكنها استقرت في هذا العام مع بعض التقلبات الطفيفة التي طرأت على السوق من شهر إلى آخر. وفي هذا السياق، ننظر إلى تصحيح الأسعار كعامل صحي بعد خمس سنوات من الأداء القوي، حيث شهدت الأسعار زيادات حادة جداً، لا سيما في القطاعات الاستثمارية والسكنية.

أما بالنسبة لسؤالك عن الانكشاف على البنوك، فاعتقد أيضاً أنه ضمن حدود معقولة جداً، خصوصاً في ظل وجود تغطية ضمانات قوية تسمح بحدوث بعض حالات تصحيح الأسعار.

● ما أثر الارتفاعات الأخيرة في الأسهم على مخصصات «الوطني»؟ وإلى أي مدى أنتم متفائلون بدء موجة صعود لسوق الأسهم؟

- في الحقيقة، أنا لا أعتقد أنه سيكون هناك تأثير كبير على مخصصات البنك من الارتفاعات الأخيرة في الأسهم. ولا شك في أن ارتفاع أسواق الأسهم أمر مفيد، فهو يعكس تحسن البيئة العامة، ويساعد على تقوية الوضع المالي للبنوك، حيث تزيد من حجم الضمانات، وبالتالي تعطي أريحية لنسبة المخاطر العامة لدى أي مصرف. ولكن إذا نظرنا إلى خلفية تكوين المخصصات، فسنجد معظمها احترازية، وبالتالي ليست مرتبطة بأي تدهور في محفظة القروض، ولكن في الآونة الأخيرة فإن تكوين المخصصات يأتي تحوطياً.

IFRS 9، حيث ستكون متطلبات تكوين المخصص أشد صرامة وتعتمد على توقعاتنا المستقبلية لتغير المخاطر المرتبطة بكل عملية تمويل.

أما بالنسبة لتوجه السوق عامة، فانا متفائل جداً، حيث إن السوق الكويتية لم تتفاعل على مدار العامين الماضيين مع تحسن الوضع الاقتصادي في الدولة بعد سنوات عدة من الركود. وحتى عندما بدأ هذا التحسن ينعكس على أرباح الشركات لم تساعد السيولة السوقية في دخول المستثمرين الكبار سواء محلياً أو عالمياً، الآن وقد باتت السوق محل انظار المستثمرين العالميين بعد ترقية FTSE ومراجعة MSCI، بدأنا نرى انه ينعكس على حركة الأسهم وعلى السيولة، وبالتالي سنرى المزيد من هذا الزخم ليعكس التحسن والتطور الحاصل في الفترة الماضية.

● كيف ينظر البنك الوطني للتطورات الأخيرة في البورصتين الكويتية والسعودية من ناحية ترقية الأولى إلى مؤشر فوتسي في سبتمبر، والثانية إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة؟

- تعد ترقية سوق الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة في مؤشر فوتسي، التي ستبدأ في سبتمبر من هذا العام، تتويجاً للجهود التي بذلتها هيئة أسواق المال وبورصة الكويت في الأعوام السابقة، في سبيل رفع كفاءة عملية التداول وتحسين بيئة الاستثمار وإزالة كل المعوقات والتحديات أمام المستثمرين للوصول إلى مستوى الأسواق الناشئة الأخرى ومنافستها. وأخيراً، قامت بورصة الكويت بتبني أعلى المعايير الدولية كمرجع لتصنيف الشركات المدرجة، وهو ما سيؤدي بدوره إلى ازدهار السوق وزيادة استقطاب رؤوس الأموال.

ولا شك في أن هذه الترقية إيجابية، خصوصاً أنها ستمكّن بورصة الكويت من التنافس مع نظرائها الإقليميين، وبناء سوق تعكس قوة ومرونة القطاع الخاص الكويتي وزيادة معدلات سيولته.

أما في ما يخص انضمام السوق السعودية لمؤشر MSCI، فتعتبر السوق السعودية أكبر سوق على مستوى المنطقة، ووجودها على قائمة المراجعة للمؤشر MSCI جعل من المنطقة محل أنظار للمستثمرين الأجانب. ومن المرجح بعد انضمام سوق تداول للمؤشر أن يضخ المستثمرون 40 مليار دولار في السوق السعودية، وهو ما قد يساعد بدوره وبصورة كبيرة على استقطاب استثمارات المؤسسات الأجنبية لأسواق المنطقة.

● باعتباركم أكبر البنوك الكويتية، هل تغيرت سياستكم الاقراضية في السوق الكويتية، وزادت شهيتكم على إقراض القطاعات التجارية والأفراد في هذا التوقيت؟

- يتطلع البنك إلى المحافظة على حصته في السوق الكويتية في مختلف الخدمات الرئيسية التي يوفرها مع تحقيق معدلات نمو تفوق معدلات السوق، إلى جانب الاستفادة من التواجد الدولي للمجموعة.

وكان البنك قد تمكّن من لعب دور رئيسي في تمويل برنامج الحكومة الكويتية التنموي ورسّخ مكانته الرائدة وعزّز حصته في السوق الكويتية عن طريق تقديم خدمات مبتكرة وذات قيمة مضافة للعملاء.

ويتبع بنك الكويت الوطني سياسة الانضباط والقوة في الادارة المالية والتحفظ في إدارة المخاطر. وفي حال لم تتضر فرص الاقتراض بذلك، فالوضع المالي والسيولة لدى البنك عالية جداً ويتيحان له اقتناص تلك الفرص المجزية.

عصام الصقر

> أسعار العقار تصححت في 2017 وهي شبه مستقرة الآن

> متطلبات مخصصات أكثر صرامة مع المعيار المحاسبي التاسع

> الفرص التمويلية هائلة.. و«الوطني» يتمتع بهيمنته وخبرته وقوة مركزه

> مقومات نمو أرباح البنك مستمرة سواء محلياً أو دولياً

«لديه فريق مهني متخصص لتمويل المشاريع الرأسمالية»

البحر: «الوطني» أكبر المستفيدين من خطط الإنفاق الحكومي

أكدت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، شيخة البحر، في مقابلة مع محطة سكاي نيوز العربية، أن قوة الأداء المالي والنتائج المالية المتميزة على كل قطاعات الأعمال بلا استثناء، التي حققتها مجموعة بنك الكويت الوطني في النصف الأول من العام الجاري، كانت بفضل أهمية عمليات وأنشطة البنك الأساسية وحجمها، حيث لعبت دوراً رئيسياً في ارتفاع صافي أرباح المجموعة خلال الأشهر السابقة.

وأشارت إلى أن المجموعة تتميز بقوة مركزها المالي وحجمه الكبير واستقراره، مما يؤهلها لتكون أكبر المستفيدين من خطط الإنفاق بفضل الخبرات العريقة، وحجم الميزانية والملاءة المالية، وتوافر السيولة. وظرياً إلى سعي البنك لاغتنام تلك الفرص، قام بتأسيس إدارة تضم فريق عمل متخصصا يتمتع بدرجة عالية من المهنية لتمويل المشاريع الرأسمالية. وحول الأوضاع الإقليمية وتأثيرها على البنك، قالت البحر إن النهج الذي تتبعه المجموعة، المتمثل بإدارتها الحصيفة، يساهم في الحد من تبعات وتأثير تلك الأزمات الاقتصادية، التي تمر بها الأسواق، فيما مكّنت استراتيجية المجموعة القائمة على أساس قوي من مواجهة التغيرات والتحديات، التي قد تطرأ على عملياتها، وقابلية التكيف مع المعطيات الاقتصادية والجيوسياسية المحيطة بنا.

وفيما يلي نص المقابلة:

● ما تعليقكم على أداء البنك، وأبرز المؤشرات المالية للنصف الأول من عام 2018؟ وما هي نظرتكم حول استمرار النتائج الإيجابية خلال الفترة المتبقية من العام؟

- تواصل مجموعة بنك الكويت الوطني أداءها المتميز على مستوى كل قطاعات الأعمال بلا استثناء، ونتيجة لذلك، حقق البنك أرباحاً صافية بلغت 185.9 مليون دينار كويتي (613.8 مليون دولار اميركي) في النصف الأول من عام 2018، حيث ارتفع نمو الأرباح 12.9% على اساس سنوي، و16.3% في الربع الثاني من 2018 مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2017، لتبلغ 92.3 مليون دينار كويتي. وتبرز أهمية عمليات وانشطة البنك الأساسية وحجمها كونها العامل الرئيسي في ارتفاع صافي أرباح المجموعة. كما ارتفع صافي إيرادات التشغيل إلى 442.2 مليون دينار كويتي بنمو 10.9% على أساس سنوي. وارتفع صافي إيرادات الفوائد في النصف الأول من العام، بواقع 10.4% على أساس سنوي، ليبلغ 336.8 مليون دينار كويتي. في المقابل، سجل صافي الأتعاب والعمولات نمواً بنسبة 13.63%، ليصل إلى 76.5 مليون دينار كويتي. وهذا ما يؤكد نجاح البنك، التي تمثل في نمو إيراداته من غير الفوائد. وكانت لجهود المجموعة في إدارة التكاليف دوراً بارزاً في خفض نسبة التكلفة للدخل من 31.5% في النصف الأول من عام 2017 إلى 30.6% في النصف الأول من عام 2018. وواصلنا تحقيق هوامش ممتازة، حيث بلغ متوسط العائد على الموجودات 12.3% ومتوسط العائد على حقوق المساهمين 1.41%. وبالحديث عن المركز المالي المميز للمجموعة، سجلت موجودات البنك نمواً بنسبة 5.7% حيث بلغت 26.9 مليار دينار كويتي (89.0 مليار دولار اميركي) كما في نهاية يونيو 2018. فيما وصل إجمالي القروض والتسليفات إلى 15.2 مليار دينار كما في نهاية يونيو 2018 بنمو سنوي 6.3%. وحافظت المجموعة على مكانتها الفريدة من حيث القواعد التمويلية ومستويات السيولة الممتازة، نظراً إلى قوة شبكتها المصرفية وسمعتها الممروقة وثقة العملاء بها، بدليل نمو ودائع العملاء بنسبة 7.8%، وبلوغها 14.6 مليار دينار كويتي بنهاية يونيو 2018. وبالتطرق إلى أبرز المؤشرات المالية للمجموعة، يؤكد مؤشر القروض المتعثرة مدى قوة الوضع المالي للمجموعة، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض الى 1.40%. اما نسبة تغطية القروض المتعثرة فتخطت مستوى 250%. كما بلغ معدل كفاية رأس المال إلى 17.2% كما في نهاية يونيو 2018، فيما يعد أكبر دليل على قوة ومتانة مركز البنك وقدرته على مواصلة النمو.

● على صعيد الاستراتيجية الإقليمية. كيف ينظر البنك إلى التطورات الاقتصادية التي تشهدها الأسواق الإقليمية؟ وهل هناك أي خطط توسعية على مستوى المنطقة؟

- تستند استراتيجية المجموعة إلى أساس قوي يمكنها من مواجهة التغيرات والتحديات التي قد تطرأ على عملياتنا وقابلية التكيف مع المعطيات الاقتصادية والجيوسياسية المحيطة بنا. وقد أثبتت الاستراتيجية نجاحها على مدى الأعوام الخمسة والستين الماضية حتى في أصعب واشد الأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية على حد سواء. ويصرف النظر عن أن المنطقة لا تخلو من المخاطر، إلا أن النهج الذي يتبعه البنك المتمثل بإدارته الحصيفة يساهم في الحد من تبعات وتأثير تلك المخاطر بشكل كبير. وتتطلع المجموعة إلى التوسع في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد في السعودية ومصر. ففي السعودية، تعمل المجموعة على افتتاح فرعين جديدين بالإضافة إلى فرعها الحالي. وقد حصلت المجموعة أيضاً على الموافقات الرسمية لتقديم خدمة إدارة الثروات في المملكة من خلال شركة متخصصة تخضع لإشراف هيئة السوق المالية السعودية. اما بالنسبة للسوق المصرية، فيعتبر تواجدنا في مصر أكبر تواجد للمجموعة خارج الكويت، وتسعى المجموعة لتقوية مركزها في مصر واغتنام فرص النمو على خلفية الإصلاحات الهيكلية التي تقودها الدولة وتعافي اقتصاد البلاد، وذلك من خلال الانتشار الجغرافي وتوسعة شبكة الفروع، بالإضافة إلى استهداف شرائح مختلفة داخل السوق المصرية.

● ما توقعاتكم المستقبلية لنمو الاقتراض المحلي في ظل زخم المشاريع الحكومية؟ وما خطط البنك للاستفادة من فرص الإقراض الناجمة عن استمرار الوتيرة الحالية لإسناد المشاريع؟

- مشاريع التنمية كانت وما زالت المحرك الأساسي لنمو الاقتراض على مستوى القطاع الخاص المحلي. واكدت الحكومة في مناسبات عدة التزامها بخططها التنموية والإنفاق الرأسمالي، وخير دليل على ذلك ارتفاع حجم الإنفاق الرأسمالي في موازنة الدولة. كما نشعر بالتفاؤل تجاه استمرار الوتيرة الإيجابية لإسناد المشاريع وأثرها في تعافي الاقتصاد الكويتي، وهنا يبرز دور مجموعة بنك الكويت الوطني كأكبر قوة داعمة ومساندة لرؤية الحكومة الكويتية من خلال ترجمة وتنفيذ خططها نحو كويت جديدة 2035 على ارض الواقع.

من جانب آخر، تتميز المجموعة بقوة مركزها المالي وكبر حجمه واستقراره، مما يؤهلنا لنكون أكبر المستفيدين من خطط الإنفاق، نظراً إلى ما نتمتع به من خبرات عريقة وحجم الميزانية والملاءة المالية وتوافر السيولة. وفي إطار سعي البنك لاغتنام تلك الفرص، قمنا بتأسيس إدارة تضم فريق عمل متخصصاً يتمتع بدرجة عالية من المهنية لتمويل المشاريع الرأسمالية. وانفردت المجموعة بترتيب عدد هائل من صفقات التمويل الكبرى، كما نستشرف استمرار هذا النهج الإيجابي مستقبلياً. ومن ابرز الصفقات التي شاركت المجموعة في تمويلها ضمن خطة التنمية الحكومية أخيراً «مشروع استيراد الغاز المسال التابع للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة كيبيك KIPIC». وتم اختيار بنك الكويت الوطني لقيادة تحالف من البنوك العالمية لتوفير التمويل اللازم للمشروع بقيمة تناهز مليارى دولار، بالإضافة إلى اختياره لقيادة شريحة التمويل المحلي للبنوك التقليدية بقيمة 500 مليون دولار. ولا تقف إنجازات البنك عند هذا المشروع فقط، بل تتخطاها لتشمل عدداً كبيراً من المشروعات، حيث كان للبنك دور قيادي في تمويل مصفاة الزور، ومحطة الزور الأولى للطاقة، ومدينة المطلاع السكنية، ومطار الكويت الدولي وغيرها من المشروعات التنموية الكبرى. ويؤكد ما سلف ذكره المكانة المميزة والدور الريادي اللذين ينفرد بهما البنك في هذا المجال.

شيخة البحر

> المجموعة تخطط للتوسع في السعودية ومصر

> البنك ينجح في نمو إيراداته من غير الفوائد

> نحن أكبر داعم ومساند لرؤية الكويت 2035

> مؤشراتنا النامية ترسخ قوة ومتانة مركز البنك